

المجلة الأردنية في

اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٢)، العدد (٢)، ربيع الأول ١٤٢٧هـ / نيسان ٢٠٠٦م

رئيس التحرير

أ.د. سمير الدروبي

سكرتير التحرير

سالم الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان

أ.د. نهاد موسى

أ.د. يوسف بكار

أ.د. محمود مغالسة

أ.د. عبدالفتاح الحموز

أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. ناصر الدين الأسد

أ.د. شاكر الفحام

أ.د. عبدالملك مرتاض

أ.د. عبدالسلام المسدي

أ.د. عبدالعزيز المقالح

أ.د. عبدالقادر الرباعي

أ.د. صلاح فضل

أ.د. عبدالكريم خليفة

أ.د. محمود السمرة

أ.د. أحمد الضبيب

أ.د. أحمد مطاوع

أ.د. محمد بن شريفه

أ.د. عبدالعزيز المانع

أ.د. عبدالجليل عبدالمهدي

المدقق اللغوي (الانجليزي)

د. خالد الشقير

المدقق اللغوي (العربي)

د. جزاء مصاروة

التضيد والايخراج الضوئي

نهلة عبدالكريم يونس

محتويات العدد

المجلد (٢)، العدد (٢)، ربيع الأول ١٤٢٧هـ / نيسان ٢٠٠٦م

البحوث باللغة العربية

الصفحات	مكان عمل الباحث	اسم الباحث	اسم البحث
٢٥-١١	جامعة مؤتة	د. جزاء المصاروة	● أثر النية في الدرس التحويّ عند القدماء
٥٧-٢٧	الجامعة الهاشمية	د. جمال مقابلة	● وعي النقد ونقد الوعي في المقامة الموصلية "قراءة تداولية ثقافية"
٨٦-٥٩	جامعة الملك سعود الرياض	د. عبدالله بن أحمد الفيضي	● في البنية التأسيسية لنقدنا العربي الحديث ("مقدمة لدراسة بلاغة العرب": نموذجاً)
١٠٧-٨٧	جامعة	د. راشد علي عيسى	● تحولات "فاعلن" في شعر التفعيلة: ديوان شجر الليل لصالح عبد الصبور
١٣٦-١٠٩	جامعة آل البيت	د. إبراهيم يوسف السيد	● العربية الفصحى بين المعرفة والأداء الوظيفي
١٤٩-١٣٧	جامعة مؤتة	د. فايز المحاسنة	● جمع القرآن ودوره في المحافظة على العربية وتوحيدها

أثر النية في الدرس التحويّ عند القدماء

د. جزاء المصاروة *

تاريخ قبوله: ٢٣/١/٢٠٠٦

تاريخ تسليم البحث: ٤/١٠/٢٠٠٥

ملخص

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن سمة مهمة في التفكير النحوي عند القدماء، فهو يبحث في مدى اعتماد النحاة القدماء على نية المتكلم في تفسير النصوص والجملة، وتعيد لغة العرب، ويبين أن للنية دوراً لا يمكن إغفاله في التأويل النحوي من جهة، وفي صوغ القواعد النحوية من جهة أخرى؛ مما يدل على مدى اهتمام النحاة بما وراء النص، فهم لم يتعاملوا مع النصوص على أنها مبتورة عن قائلها، بل حاولوا تفسيرها محاولين الاعتماد على نية القائل وقصده.

Abstract

This paper aims at uncovering a significant characteristic of syntactic thinking in the case of old grammarians. It investigates the range of such grammarians' reliance on speakers intention in interpreting the linguistic phenomena and codification of Arabic.

The paper concludes that intention plays an important role in syntactic interpretation and codification of syntactic rules. These leads old grammarians not just to pay attention to these linguistic phenomena, but also leads them to account for the reasons of these phenomena. Texts according to such grammarians cannot be taken or interpreted without reference to speakers' intention.

* قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة.
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

المقدمة

بذل علماء اللغة القدماء جهوداً كبيرة في جمع لغة العرب، ثم تقليبها وتمحيصها، والخروج من ذلك بقواعد تحكم هذه اللغة، وكان هذا العمل الجبار لأسباب لعل من أهمها شيوع اللحن بعد أن دخلت عناصر غير عربية في الإسلام، وقد اعتمد هؤلاء العلماء في تعييدهم للظاهرة اللغوية وتفسيرها على ما سمي بعد ذلك بأصول النحو: القياس، والتعليل، والسماع^(١).

ومما لا شك فيه أن النحاة القدماء لم يكتفوا بوصف كلام العرب كما جاء عنهم، بل راحوا يفسرونه ويتأولونه ويعملونه- في مرحلة تالية لمرحلة الجمع- وقد كان هذا التفسير والتأويل لإظهار جمال اللغة العربية وعبقريتها، وصولاً إلى أن هذه اللغة هي أشرف اللغات وأعظمها، أو لرد الأخط والتراكيب اللغوية التي نذت عن قواعدهم وأقيستهم لتتسق مع هذا النظام اللغوي الذي رسموا قواعده وحدوده ومعالمه^(٢)، أو بسبب التفاهم إلى المعنى خاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي^(٣).

وكانت تسيطر على النحاة في تفسيراتهم وتوجيهاتهم فكرة العامل، تلك الفكرة التي قام عليها نظام النحو العربي، فتصور النحاة أنه ما من حركة أو سكونة إلا بتأثير عامل لفظي أو معنوي، وعدوا بعض العوامل أصلاً كالأفعال، وبعضها فرعاً كالأسماء والحروف، وجعلوا بعضها أقوى من بعض^(٤).

وبسبب فكرة العامل تلك كثر الحديث عن الحذف والإضمار والتقدير والنية، وإذا كان العلماء قديمهم ومحدثهم قد تحدثوا عن الحذف والإضمار والتقدير بشيء من التفصيل، فلم أر فيهم من تحدث عن النية كمظهر من مظاهر التأويل النحوي.

لذا جاء هذا البحث لينفض الغبار عن مظهر من مظاهر التأويل النحوي، اتكأ عليها القدماء في تفسيراتهم وتخريجاتهم التحوية، وهو (النية) إذ اعتمد هؤلاء العلماء على قصد المتكلم ونيته في تفسير الظاهرة اللغوية، وهذا الموضوع على صغر حجمه في النحو العربي، إلا أنه يكشف عن سمة هامة من سمات هذا التفكير، وهي اهتمام النحاة بدواخل النفس البشرية ومراميتها، كما أن النحاة فسروا بالنظر إليه كثيراً من الظواهر اللغوية.

وقد عكفت على الملمة أشلاء هذا الموضوع من كتب النحو، والمطان الأخرى، إذ جمعت ما استطعت من عبارات التحويين التي ظهر فيها التفسير أو التقييد بالاعتماد على نية المتكلم، وحرصت على أن يكون لفظ النية في عباراتهم صريحاً، كأن يقال: على نية كذا، أو لأنهم نوا كذا... وأشباههما.

وقد تناول البحث أولاً تعريف النية لغةً واصطلاحاً، ثم حاول الربط بين النية في الدراسات التحوية

(١) انظر عيد، محمد، أصول النحو العربي، عالم الكتب-القاهرة، ١٩٨٧، المقدمة.

(٢) وانظر: الخنران، عبدالله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية-إسكندرية، ١٩٩٣م، ٩٨.

(٣) انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي، دار البشير ومكتبة وسام-عمان، ط ٢١٩٨٧م: ٧٣ وما بعدها.

(٤) انظر: عيد، محمد، أصول النحو العربي، ٢٣٥.

والدراسات الشرعية، في محاولة لتفسير وجود هذه الركيزة في التفكير التحوي عند القدماء، ثم عرض البحث النية ركيزة من ركائز الدراسات التحوية في محورين، الأول: التفريق بين النية والحذف، والثاني: مظاهر النية في الدراسات التحوية، حيث جاءت في مظهرين، الأول: التأويل التحوي، والثاني: صوغ القواعد التحوية.

آملاً من الله العليّ القدير أن أكون قد وفقت في عرض هذا الموضوع عرضاً علمياً موفيه حقه، وإن كان ثمة خلل أو حطل فتلك سمات البشر.

والحمد لله رب العالمين.

أولاً - النية لغةً واصطلاحاً:

جاء في الصحاح: "نويتُ نيةً ونواةً: أي عزمتُ، وانتويتُ مثله... والنية أيضاً والتوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قُرب أو بُعدٍ" (١)، وفي لسان العرب: "نوى الشيء نيةً ونية... وانتواه: كلاهما قَصَدَه واعتقده" (٢).

فالنية في اللغة تعني القصد والعزم على الإتيان بأمرٍ ما دون أن يُوتى، دوغماً تحديداً إذا ما كان هذا الأمر المنوي قولاً أو عملاً، ولفعلها (نوى) ثلاثة مصادر: نيةً ونواةً، ونيةً (٣)، ويبدو أن المصدر الأول هو الأشيع، وهو المستخدم في الدراسات التحوية والشرعية.

أما في الاصطلاح التحوي، فالنية مقصورة على القول أو الكلام؛ لذا يمكن أن نصوغ لها تعريفاً على النحو التالي: هي قصد المتكلم الإتيان بلفظٍ معين دون أن يأتي به، مما يشكل أثراً في النمط اللغوي، فيغيّره عن وجهته التي كان ينبغي أن يكون عليها لولا ذلك القصد.

ثانياً - أصل النية في الدراسات التحوية:

كان للإسلام دور واضح في إبراز أثر النية وأهميتها في ما يصدر عن المسلم من أقوال وأفعال، حتى اشترطت النية في معظم العبادات كالصوم والحج والوضوء... وغيرها، وفي الحديث المشهور عن الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنما الأعمال بالنيات" (٤)، وفي حديث آخر: "نية المؤمن خيرٌ من عمله" (٥) ورؤي عن يحيى بن كثير أنه قال: "تعلموا النية فإنها أبلغ من العمل" (٦).

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ) الصحاح، تحقيق عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط ٣ ١٩٨٤م: ٢٥١٦/٦.

(٢) ابن منظور، جمال الدين (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣ ١٩٩٤م: ٢٤٧/١٥ (نوى)

(٣) يبدو أن المصدر الثالث (نية) مخفف من الأول، كما خفف (ميت) من ميت، و(هين) من هين.

(٤) البخاري (ت ٢٥٦هـ) صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط ٣ ١٩٨٧: ٢٤٦١/٦.

(٥) الحنبلي، أبو الفرج عبدالرحمن (ت ٧٥٠هـ) جامع العلوم والحكم، دار المعرفة-بيروت، ط ١ ١٤٠٨هـ: ١٣.

(٦) الأصبهاني، أبو القيم ت ٤٣٠هـ، حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤ ١٤٠٥هـ.

وبالنظر إلى ذلك فقد قرّ في أذهان المسلمين أنّ نية الشيء كعمله، وليس عجيباً أن يتسرب ذلك إلى الدراسات النحوية، فيهتم النحويون بنية المتكلم وقصده، ويجعلوا لها أثراً بارزاً في صياغة ألفاظه وتراكيب جملة، وهو أمرٌ ليس بمستكبرٍ في بعض الأحيان، إذ قد يُشيرُ أحدنا إلى زميلٍ له قاتلاً: (القلم) أو (قلماً)؛ لأنّ قصده أعطني قلماً، وقد أشار إلى شيء من هذا الدكتور نهاد الموسى في "نظرية النحو العربي" عند حديثه عن البعد الخارجي في التحليل النحويّ عند سيبويه: "...بل يتّسع [سيبويه] في تحليل التراكيب على وصفِ المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام"^(١).

لكنّ المبالغة في الاعتماد على هذا الجانب الخفيّ من النصّ فيه من الخطورة ما فيه، إذ لا يخلو من التخمين في كثيرٍ من الأحيان، كما أنه يُعدُّ النصّ اللغويّ عن عفويته.

ويبدو أنّ التفسير بالنية قد رافق نشأة النحو، فقد روى سيبويه عن الخليل في أكثر من موضع تفسيره للظاهرة اللغوية بالنية، كتفسيره دخول الألف واللام في الحال في مثل: جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، بأن العرب تكلموا بذلك على نية ما لا تدخله الألف واللام^(٢)، ومن ذلك أيضاً تفسير الخليل لجرّ العرب الصفة في نحو: "ما يحسنُ بالرجلٍ مثلك أن يفعل" قال: "إنما جرُّ هذا على نية الألف واللام"^(٣). كما فسّر سيبويه نفسه كثيراً من الظواهر اللغوية معتمداً على النية كما سيأتي في ثنايا البحث^(٤)، بل إن عنده باباً بعنوان: "هذا بابٌ ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمّر في النية، ويكون معطوفاً على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمّر في النية ويكون على المفعول"^(٥) ويقصد بذلك توكيد الضمير المستتر في مثل: "إياك أن تفعل..".

وقد عبّر المبرّد كذلك عن الضمير المستتر بأنه مضمّر في النية، فقال: "تقول في الواحد: هندٌ قامت، التاء علامة التانيث، والضمير في النية كما كان في المذكر"^(٦)، واستخدم المبرّد مصطلح النية في المقتضب في غير موضع^(٧).

واعتمد كذلك ابن جني على النية في التفسير والتأويل النحويّ، فقال: "ويجوز تقدّم خبر المبتدأ عليه، تقول: قائمٌ زيدٌ، وخلفك بكرٌ، والتقدير: زيدٌ قادمٌ، وبكرٌ خلفك، تقدّم الخبران وفيهما ضميرٌ؛ لأنّ النية فيهما التأخير"^(٨).

(١) الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي، ٩٧

(٢) انظر سيبويه (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣ ١٩٨٨ م: ٣٧٥/١،

(٣) نفسه، ١٣/٢، وانظر كذلك ١٠٦/٣

(٤) وانظر كتابه: ١٧٥/٢، ٣١٠/١، ٢٨٨/٣، ٤٩٨/٣.

(٥) انظر سيبويه، الكتاب، ٢٧٧/١

(٦) انظر المبرّد، أبو العباس (ت ٢٧٥هـ) المقتضب، تحقيق عبدالحق عظمة، عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٩ م: ٢٦٣/١.

(٧) انظر: نفسه، ٢٦٢/١، ١٦٤/٢، ١٧٨/٢، ١٦١/٤ وغيرها.

(٨) ابن جني، عثمان (ت ٣٩٣هـ) اللمع في العربية، تحقيق فائز الفارس، دار الأمل - الأردن، ط ٢ ١٩٩٠ م: ٣٠

وليس أدلّ على أهمية النية عند النحويين من قول ابن هشام في حديثه عن لزوم الفعل وتعديده: "وتارةً يتعلّق [الغرض] بالإعلام بمجرّد إيقاع الفاعل للفعل؛ فيقتصرُ عليهما، ولا يُذكرُ المفعول، ولا يُنوى، إذ المنويُّ كالثابت" (١).

ثالثاً - النية ركيّزة من ركائز الدراسات النحوية:

رأيتُ أنّه من الممكن معالجة هذا الموضوع في محورين رئيسين، الأول: الفرق بين النية والحذف، والثاني: مظاهر النية في الدرس النحويّ عند القدماء.

أحور الأول - الفرق بين النية والحذف:

سيطرتُ نظرية العامل - كما قدّمنا - على النحو العربيّ بشكلٍ ملحوظٍ ولافتٍ للنظر، فجعلتُ النحاة الحركات الإعرابية ناجمةً عن عوامل تصنعها، فكلُّ حركةٍ إنما تجيء لعامل - إن لم يكن ملفوظاً فهو ملحوظ (٢)، كما رأوا أنّ الجمل سواءً أكانت فعليةً أم اسميةً تقوم على فكرة الإسناد: المسند والمُسند إليه، والجملّة التي تخلو من أحد هذين الركنين أو من كليهما فهي ليست كلاماً مفهماً؛ لذلك كثر الحديث عن الحذف في ما يتعلّق بهذين الأمرين، أقصد العامل من جهة، والمسند والمُسند إليه من جهةٍ أخرى، ثم اشترطوا شروطاً للحذف - خاصة إذا كان الحذف في أحد ركني الجملّة - ليس هذا محلّ بحثها (٣).

ويُرافقُ مصطلح الحذف مصطلح آخر قريبٌ منه، وهو الإضمار، وقد استخدم النحويون كلاً من هذين المصطلحين في موضع الآخر، وقد أدرك ذلك ابن مضاء فقال: "والنحويون يفرّقون بين الإضمار والحذف، ويقولون - أعني حذّاقهم - إنّ الفاعل يُضمّر ولا يُحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمّر ما لا بدّ منه، وبالحذوف ما قد يُستغنى عنه، فهم يقولون هذا انتصب بفعلٍ مضمّر ولا يجوزُ إظهاره، والفعل الذي بهذه الصفة لا بدّ منه، ولا يتمُّ الكلام إلا به، وهو الناصب... وإن كانوا يعنون بالمضمّر الأسماء ويعنون بالحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا بالأفعال... فهم يقولون في قولنا: "الذي ضربتُ زيداً" إنّ المفعول محذوفٌ تقديره ضربته" (٤).

وقد استخدمهما بعضُ النحويين في الموضوع الواحد، ففي حديث ابن هشام عن إضمار العامل في باب الاشتغال، قال: "وقد يُضمّر وجوباً في مواضع منها بابُ الاشتغال... نحو: "زيداً ضربته"... وإنما كان الحذف هنا واجباً لأنّ الفعل مُفسّر له" (٥) فقد استخدم المصطلحين (الحذف والإضمار) للدلالة على

(١) انظر: ابن هشام (ت ٧٦١هـ) مغني اللبيب: ٢/٢٣٩. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٦ ١٩٨٥م: ٦٣/٢

(٢) وانظر: مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، ١٩٥٩م: ٢٢

(٣) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٢/٢٣٩

(٤) القرطبي، ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٤٧م: ٩٢-٩٣.

(٥) ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط ١ ١٩٨٤: ٢٧٩/١-٢٨٠.

الظاهرة الواحدة، على أنهم في بعض المواضع لا يستخدمون إلا مصطلح الإضمار، مثل نصب الفعل المضارع بأن المضمر^(١)، وفي مواضع أخرى لا يستخدمون إلا الحذف لا سيما في حذف الفضلات^(٢). ولن أسترسل في التفريق بين الحذف والإضمار؛ ذلك أن هذا ليس موضوع البحث، لكني ذكرت ما ذكرت ليعلم أنه عند الحديث عن الفرق بين النية والحذف فإنما نقصد الحذف والإضمار معاً. وقد لمست من خلال دراستي موضوع النية فروقاً دقيقة بين النية والحذف، أجملها في ما يلي:

أولاً- الحذف معنوي في الدرجة الأولى معياري في الدرجة الثانية، بمعنى أن النحاة يلجئون إليه عندما يجدون فساداً في المعنى لا ينصلح إلا بتقدير محذوف، وهذا واضح من تقديرهم المسند والمسنَد إليه أو كليهما، فكلمة (زيد) وحدها لا تحمل معنى تركيبياً إن لم يُقْضَ بحذف (هذا) مثلاً، وفي قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(٣) لا يستقيم المعنى إلا بتقدير المضاف وهو (أهل) وذلك لاستحالة المعنى على الحقيقة^(٤).

أما كونه معيارياً، فيعني تقدير محذوف ليتسق التركيب مع القواعد التي صاغها النحاة، ويكون ذلك إما جرياً وراء نظرية العامل، وإما احتكاماً لقاعدة صاغوها، ومن الأول حديثهم عن حذف العامل في أساليب الاختصاص والتحذير والإغراء والاشتغال... وغيرها^(٥)، ومن الثاني قولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾^(٦) إنَّ التقدير: "لأنا أقسم"؛ لأنَّ فعل الحال لا يُقْسَمُ عليه في قول البصريين، وقولهم في: "قمت وأصك عينه" إنَّ التقدير: وأنا أصك؛ لأنَّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من (قد)^(٧). وهذا الذي ذكرناه هو ما عناه ابن هشام عندما قال: "دليل الحذف نوعان: أحدهما غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي... والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته التحويون"^(٨) فغير الصناعي هو ما يقتضيه المعنى، والصناعي ما تقتضيه القاعدة.

أما النية فهي تفسير معياري في الغالب، ينصب على تفسير اللفظ دون المعنى، وعلى ذلك فهي تشترك مع الحذف في الجانب الثاني فقط، أي في ردِّ الأنماط اللغوية إلى قواعد التحوين، لكنَّ الفرق بينهما هنا أنه ليس مع التفسير بالنية حذف لأحد عناصر التركيب، فالعناصر مكتملة في الغالب، لكنَّ نية المتكلم تتحكم في توجيه الشكل اللغوي الذي نطق به، فمثلاً يجوز لك أن تقول: "هذا الضارب زيداً أمس" إذا نويت

(١) ابن الأنباري، أبو البركات (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، بيروت: ٥٥٥/٢.

(٢) الحموز، عبدالفتاح، التأويل التحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٨٥: ١٣٤/١.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٦٢٣/٢.

(٥) انظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة: ٩٧-٧٨.

(٦) القيامة: ١.

(٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٧٨٩/١.

(٨) نفسه.

بالضارب: "الذي ضرب" وإذا لم تنوِ بأل التعريف (الذي) لم يُجزَّ لك إعمال اسم الفاعل^(١).
وفي اسم التفضيل المضاف إلى معرفة تجوز المطابقة وعدمها بشرط أن يُنوى التفضيل، فإذا لم يُنوَ تعينت المطابقة، فإذا قلت: "الناقص والأشجُّ أعدلا بني مروان" تعينت المطابقة؛ لأنك لم تقصد تفضيلهما على غيرهما، وإنما قصدت أنهما عادلا بني مروان^(٢)، وفي قول النابغة^(٣):

ونأخذ بعده بذناب عيشٍ أحبَّ الظهرَ ليس له سنأمُ

"نوى التنوين في (أحب) وأحب لا ينصرف... ونصب (الظهر) لأنه نوى التنوين"^(٤)

ونحن نلاحظ في هذه الأمثلة، وهي قليلٌ من كثيرٍ ألا حذف في التركيب اللغوي، ولكن نية المتكلم - كما يرى التحويون - هي التي تحكمت في شكل النمط اللغوي.

ثانياً - النية لا تكون في العوامل غالباً^(٥) أو في أحد ركني الجملة الأساسيين، إلا إذا كان العامل قد سبق ذكره في تركيب ما، كما في نية العامل في التوابع، يدعم هذا ما صرح به سيبويه مثلاً في قوله: "ولا يجوز أن تنوي في (كان) وأشباهه كان علامة إضمار المخاطب ولا تذكرها، لو قلت: ليس من يأتك تُعطيه، تريد لست لم يجز، لو جاز ذلك لقلت: كان من يأتك تعطيه، تريد كنت"^(٦).

ويبدو أن السبب في ذلك راجع إلى أن النية أمر خفي غيبي يصعب التنبؤ به، أما الحذف فهم يفترضون أن اللفظ كان موجوداً ثم حذف؛ لذلك بقي أثره بارزاً، فلو قيل مثلاً (زيد) على أنه خيرٌ لمبتدأ منوي هو (هذا) لكان في الأمر حكمٌ بنية القائل في أمر غاية في الخطورة هو الإسناد؛ لذلك قالوا في مثل هذه الجملة إن المبتدأ محذوف، ولم يقولوا إنه منوي.

ثالثاً - لم يقتصر أمر النية على تفسير التراكيب اللغوية، بل تعدها إلى صوغ قواعد نحوية، كما سيأتي، وذلك مثل: يجوز في المرخم لغتان: إحداهما أن يُنوى المحذوف، والثانية ألا ينوي^(٧)، وعطف البيان ليس في

(١) انظر: ابن السراج، (ت ٢١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ ١٩٨٨م: ٢٦٥/٢.

(٢) انظر: ابن عقيل، بماء الدين (ت ٧٦٣هـ) شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط ٢ ١٩٨٥م: ١٨١/٣.

(٣) سيبويه (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٩٦/١، وعبدالقادر بن عمر (ت ١٠٩٣) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع حواشيه محمد طريفي وأميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١ ١٩٩٨: ٥١١/٧. والبيت في ديوان النابغة وفيه "ونمسك بعده.." ويروى بنصب الظهر وجره. انظر: الحضرمي، محمد بن إبراهيم (ت ٦٠٦) مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية-ديوان النابغة، تحقيق علي الهروط، عمادة البحث العلمي-جامعة مؤتة، ١٩٩٢م: ٦٠.

(٤) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) الجمل في النحو، تحقيق فخرالدين قباوة، ط ٥ ١٩٩٥م: ١٠٠.

(٥) قلنا غالباً لأن حرف الجر قد يُنوى ويبقى عمله.

(٦) سيبويه (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: ٧٤/٣.

(٧) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢٩٢/٣.

نية إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل؛ ولهذا امتنع البدل في (الحارث) وتعيّن البيان في نحو: "يا زيد الحارث"^(١) ومن هذه القواعد أيضاً عدم تجويزهم تقدّم الضمير إذا لم يكن عائداً على اسم في نية النصب، فلا يجوز عندهم: "في داره قيام زيد"^(٢) لأن ما يعود عليه الضمير مجرور. هذا كله في حين أن الحذف اقتصر أمره على تفسير التراكيب اللغوية.

المحور الثاني - مظاهر النية في الدرس التحوي:

من خلال تتبعنا لهذه الظاهرة في كتب التحوين، وجدناها تبرز في مظهرين، الأول: التأويل التحوي، والثاني: صوغ القواعد التحوية.

المظهر الأول - التأويل التحوي:

كان للنية أثر بارز في تفسير بعض التراكيب التحوية ومحاولة ردها إلى قواعد التحوين التي أصلوها نظاماً للغة، وقد وجدنا أنه من الممكن أن نجعل النية أنواعاً على النحو التالي:

أ- نية الذكر

والمقصود هنا أن ينوي المتكلم لفظاً، لكنّه لا يذكره في السياق اللغوي، ومن ذلك نية المضاف إليه، إذ فسّر التحويون بناء الظرف المقطوع عن الإضافة بأنه يُبنى على الضمّ على نية معنى المضاف إليه، ويُبنى على الكسر على نية لفظ المضاف إليه، ويُبنى على الفتح على نية ترك المضاف إليه لفظاً ومعنى. ورؤي عن أبي علي الفارسي أنه جوز: "أبدأ بذا من أول ومن أول ومن أول" (٣) وعلى البناء على الضمّ جاءت الآية الكريمة: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٤) وفسّر ابن الأنباري اختيار الضمة علامة للبناء بسببين، الأول: أن الظرف بُني على أقوى الحركات وهي الضمة تعويضاً له عن المحذوف وتقوية له، والثاني: أن النصب والجراً يدخلانه في حالة الإعراب، فلو بُني على الفتح أو الكسر لالتبس حركة البناء بحركة الإعراب (٥). ومن نية المضاف إليه قولهم إن (جمع) و(كُتِع) و(بُصِع) و(بُتِع) معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكّد (٦).

ومن نية الذكر نية تكرار العامل في التوابع، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٧) امتنع أن يكون (شركاء) معطوفاً على (أمر)؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ إذ لا يصح "أجمعت شركائي" (٨)

(١) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٢٣٩/٢.

(٢) انظر: نفسه: ٢٣٩/٢.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٢٩/٣.

(٤) الروم: ٤.

(٥) انظر: ابن الأنباري، أبو البركات (٥٧٧هـ) أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت العطار، دمشق، ١٩٥٧م: ٣١.

(٦) انظر: ابن هشام، جمال الدين (٧٦١هـ) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجليل، بيروت: ١٢٨/٤.

(٧) يونس: ٧١.

(٨) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٢٠٨/٢.

كما امتنع أن يكون الحارثُ بدلاً في مثل: "يا زيدُ الحارثُ" لأنَّ البدلَ على نيّة تكرارِ العاملِ، فلا يجوز: "يا الحارثُ" وعُدَّ الحارثُ هنا عطفَ بيانٍ^(١).

ومن نيّة الذكرِ كذلك أن البصريين يعدّون (لَيَنْطَلِقَنَّ) في جملة: "زيدٌ لينطلقنَّ" خبراً عن زيدٍ، في حين يُنكرُ ذلك الكوفيون، ويجعلون (لَيَنْطَلِقَنَّ) جملةً منفصلةً وارتفع عندهم (زيد) باسمٍ قبله في نيّة المتكلم؛ لأنَّ اللامَ تفصلُ ما بعدها عمّا قبلها^(٢).

ويرى البصريّون أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا جاء مؤكّداً مسبقاً باللام (لَتَفْعَلَنَّ) لا يكونُ ذلك إلا على نيّة القسم، قال سيبويه: "وسألته (الخليل) عن قوله: لتفعلنَّ إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحلفُ به، فقال: إنما جاءت على نيّة اليمينِ وإن لم يُتكلمْ بالحلوفِ به"^(٣) وفسر سيبويه اللامَ في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ...﴾^(٤) بأنها دخلت على نيّة اليمينِ^(٥).

ومن نيّة الذكرِ نيّة حرفِ الجرِّ، فإذا ما صادفهم اسمٌ مجرورٌ دون أن يُسبقَ بحرفِ جرٍّ، تأولوا ذلك بأنّه قد جرَّ على نيّة حرفِ الجرِّ، وما ذلك إلا تمشياً مع قاعدتهم التي تقضي بعدمِ جوازِ حذفِ حرفِ الجرِّ وإبقاءِ عمله^(٦)، إلا في بعض المواضع كالقسم "الله لأفعلنَّ" وفي تمييز (كم) في نحو "بكم درهمٍ اشترت..."^(٧) وفسر ابنُ جنّي عدمَ جوازِ حذفِ الحرفِ بأنَّ الحروفَ إنما جاءت للاختصار، فإذا حذفتها كنت مختصراً للمختصر، وهذا إجحافٌ به^(٨).

ومن التطبيقات على ذلك تفسيرهم قولَ الأحوص^(٩):

مشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بينَ غرابها

وقولَ زهيرٍ^(١٠):

- (١) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٥٩٧/١.
- (٢) انظر: ابن إسحاق، أبو القاسم عبدالرحمن (ت ٣٣٧هـ) كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢ ١٩٨٥: ١٥٦/١.
- (٣) سيبويه، الكتاب: ١٠٦/٢، وابن السراج، الأصول في النحو: ٩٩/٢، وابن جنّي، عثمان (ت ٢٩٣هـ) سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندوي، دار الفكر، دمشق، ط ١ ١٩٨٥م: ٢٩٦/١.
- (٤) الأعراف: ١٨.
- (٥) انظر: سيبويه، الكتاب: ١٠٨/٣.
- (٦) انظر: السيوطي (ت ٩١١هـ) الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٠١.
- (٧) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٥٩١/٢.
- (٨) انظر: السيوطي (ت ٩١١هـ) الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٠/١.
- (٩) للأحوص في سيبويه، الكتاب، ٢٩/٣، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١٩٣/١، وابن يعيش، يعيش (ت ٦٤٣هـ) شرح المفصل، عالم الكتب-بيروت، د.ت.
- (١٠) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٢٥٢/١، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٣/٢، وابن هشام، مغني اللبيب: ١٣١/١، وقد نسبه سيبويه، الكتاب مرة لزهير ١٦٥/١، ومرة لصرمة الأنصاري ٣٠٦/١.

بدا لي أنني لست مُدرِك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
 بأنَّ الشَّاعرين قد نوىا الباءَ في (ناعب) و(سابق) وذلك لأنَّ الباءَ يكثرُ دخولُها في خبرِ (ما) و(ليس) (١).
 على أن هذه الظاهرة فسرت أيضاً على أنها من العطف على التوهم (٢).
 ومن نية الذكر كذلك ما جاء في قول الشاعر (٣):

ارهنُ بنيك عنهم أرهنُ بني

قال ابن جني: "يريدُ بيّ، فحذفَ الياءَ النائيةَ للقافية، ولم يُعدَّ النونَ التي كان حذفها للإضافة، فيقول: (بنين)
 لأنَّه نوى الياءَ الثانيةَ، فجعل ذلك دليلاً على إرادتها ونيتة لها" (٤).
 ومن نية الذكر ما فسّر به قولُ تَابُطَ شراً (٥):

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبدربُّ أخوا عَوْنِ بنِ مِخراقِ

قال الخليل: "نصبَ (عبد) حملاً على موضع دينارٍ، كأنَّه نوى التنوينَ في باعثٍ" (٦) وكذلك فسّر نصب
 (الظهر) في قولِ النابغة (٧):

وَأَخَذَ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَحَبَّ الظهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

على أنه نوى التنوينَ في (أحب) وأحبُّ لا ينصرف.

ب- نية الطرح

والمقصود هنا عكسُ نيةِ الذكر، إذ يكونُ اللفظُ مذكوراً ظاهراً في التركيب، لكنَّ نيةَ المتكلم طرْحُه
 والاستغناء عنه، ومن ذلك عدُّهم (حسبك) في "بحسبك زيدٌ" مبتدأ، و(أحد) في "ما جاءني من أحدٍ" فاعلاً؛
 وذلك لأنَّ حرفَ الجرِّ (الباءَ ومن) في نيةِ الاطِّراح (٨).

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢٨/٣-٢٩.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب: ١٠١/٣، وابن هشام، مغني اللبيب ١٢٣/٢.

(٣) بلا نسبة في ابن جني، الخصائص: ٣٢٧/٣.

(٤) نفسه: ٣٢٨/٣.

(٥) ينسب لجرير ولجابر بن ألان أيضاً، انظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٢١٥/٨، والبيت بلا نسبة في سيبويه،
 الكتاب، ١٧١/١، والأشموني، أبو الحسن نور الدين (ت ٩٠٠هـ) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له حسن حمد، دار الكتب
 العلمية-بيروت، ط ١٩٩٨م، ٢٢٨/٢.

(٦) انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو: ١٢٦/١.

(٧) انظر: ص ٧ من هذا البحث.

(٨) انظر، ابن الأنباري، الإنصاف: ٦٩٠/٢.

ج. نية التعريف

ومن ذلك ما فسّر به الخليل بن أحمد جملةً مثل: "ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا" إذ فسّر وصف المعرفة (الرجل) بالنكرة (خير) بآته على نية (أل) في خير^(١)، وأنا أميل هنا إلى قبول رأي ابن جنّي في تفسير هذه المسألة، إذ فسّرهما بأن المقصود بالرجل هنا الجنس، والجنس تفيّد معرفته مفاد نكرته، فدلالة الرجل هنا على العموم، فكأنه نكرة وليس بمعرفة^(٢)، وعلى ذلك فسّر ابن جنّي قوله تعالى: ﴿وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم﴾^(٣) حيث عطفت النكرة (ذو حظ) على المعرفة (الذين)، ف(الذين) هنا ليسوا مخصوصين، فكأنه قال: وما يلقاها إلا قوم صبروا^(٤).

ومن نية التعريف ما فسّر به الخليل قول الشاعر^(٥):

غَدَرَتْ يَهُودٌ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا صَمِيٌّ لَمَّا فَعَلَتْ يَهُودٌ صَمَامَ

فهو يرى أن الشاعر ترك التنوين في (يهود) لأنه نوى الألف واللام فيه^(٦)، وكذلك قول امرئ القيس^(٧):

أَحَارِ أُرَيْكَ بَرَقًا هَبَّ وَهَنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعْرُ اسْتَعَارَا

نوى الألف واللام في (مجوس)؛ لذلك ترك التنوين^(٨)، والراجح لديّ هنا أن ترك التنوين هنا لمنع من الصرف؛ لأن يهود ومجوس علمان على قبيلتين، وهما ملازمان للتأنيث، وذلك ما ذهب إليه سيبويه^(٩).

د. نية التنكير

وهي على عكس نية التعريف، ومن ذلك ما جاء في تفسيرهم للحال التي جاءت معرفة، مثل: أرسلها العيراء، ووحدته، وجاءوا قضّهم بقضّهم، وفعلته جهدك" على أنّها مصادر تُكلم بها على نية وضعها في

(١) انظر: سيبويه، الكتاب: ١٣/٢.

(٢) انظر: ابن جنّي، عثمان (ت ٣٩٣هـ) الخاطريات، تحقيق عليّ ذو الفقار دار الغرب الإسلامي، ط ١٩٨٨م: ٩٤-٩٥.

(٣) فصلت: ٣٥.

(٤) انظر: ابن جنّي، الخاطريات: ٩٤-٩٥.

(٥) البيت للأسود بن يعفر، انظر: الأشموي، شرح الأشموي على ألفية ابن مالك، ٣٤٦/٢، وابن منظور، لسان العرب: ٤٣٩/٣.

(٦) انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو: ٢٠٣/١.

(٧) انظر: نفسه.

(٨) انظر: نفسه.

(٩) انظر: سيبويه، الكتاب: ٢٥٤/٣.

موضع ما لا تعريف فيه^(١)، ومن ذلك ما ذكره ابن جنّي في (هيهأة) قال: "فمن نوّن فقال: هيهأة، فإنه نوى النكرة"^(٢).

هـ. نية الوقف

والمقصود بها أن ينوي المتكلم الوقف على لفظ ما، لكنه يصل الكلام ولا يقف، فيعامل اللفظ في حالة الوصل معاملة إياه في حالة الوقف، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر^(٣):

قالت سُلَيْمَى اشتر لنا سُويقاً

إذ ذكر في سكون راء (اشتر) تفسيران، أحدهما: أنه من إسكان الوسيط المتحرك، فنظر الشاعر إلى تحرك التاء والراء من (اشتر) واللام من (لنا) فتكوّن عنده المقطع (ثِرل) وهو بمتزلة (كتف) فأسكن الوسط كما يُسكن وسط (كتف) والثاني: أنه نوى الوقف على (اشتر) ثم جعله كذلك في الوصل^(٤).

ومن ذلك ما جاء في تفسير جزم الفعل (يصبر) - في أحد الوجوه - في قراءة قبيل: "إنه من يتقي ويصبر"^(٥) على أن الفعل (يتقي) مرفوع، والفعل (يصبر) معطوف عليه مرفوع، ثم أسكن القارئ آخره للوقف، فوصل بنية الوقف^(٦)، وكذلك تفسير سكون (محيي) في قراءة من قرأ: "إن صلاتي ونسكي ومحياي"^(٧) على أن القارئ نوى الوقف فحذف الفتحة.

و. نية التقديم

ويكون اللفظ هنا متأخراً، لكنه يُعامل معاملة المتقدم؛ لأن نية المتكلم تقديمه، ومن ذلك ما جاء في قول زهير^(٨):

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غالبٌ مالي ولا حرمٌ

(١) انظر: الزمخشري، أبو القاسم (ت ٥٣٨هـ) الفصل في صناعة الإعراب، تحقيق علي أبو ملح، دار مكتبة الهلال-بيروت، ط ١٩٩٣م: ٩١/١.

(٢) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: ٥٠٠/٢.

(٣) انظر: ابن جنّي، عثمان (ت ٣٩٣هـ)، الخصائص، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، د.ت. ٣٤٠/٢، والعكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر-دمشق، ط ١٩٩٥م: ٤٠٠/٢.

(٤) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٠٠/٢.

(٥) يوسف: ٩٠.

(٦) انظر: الأندلسي، أبا حيان، تفسير البحر المحيط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٩٩٠م. ٣٤٣/٥، وابن هشام، أوضح المسالك: ٨٠/١.

(٧) الأنعام: ١٦٢.

(٨) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١٩٢/٢، وابن الأنباري، الإنصاف: ٦٢٦/٢.

فرفع المضارع المؤخر الواقع جواباً للشرط؛ لأنه على نية التقديم على مذهب سيبويه فكأن الأصل: "ويقول إن أتاه خليل" والمبرّد يرى أنه هو جواب الشرط وأن قبله فاء مقدّرة^(١).

ومن نية التقديم كذلك ما جاء في قوله تعالى: "من بعد ما كادَ تزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم"^(٢) - في قراءة من قرأ (تزيغ) بالياء - من أن (قلوب) تصلح أن تكون اسماً لـ (كاد) وفاعلاً لـ (تزيغ)، وقد فسّرت في أحد الوجوه على أن (تزيغ) في نية التأخير، فكأن الأصل: "من بعد ما كادت قلوب... تزيغ"^(٣) فتكون (قلوب) اسماً لكاد، ويكون فاعلُ تزيغ ضميراً مستتراً.

و. نية الانفصال

فسرّ النحاة عدم تسكين آخر الفعل الماضي مع ضمير المفعول في مثل: "ضربنا زيداً" بأن المفعول في نية الانفصال، لكنه سکن مع ضمير الفاعل لأنّ الفاعل كالجزء من الكلمة^(٤)، كما أجازوا دخول ال التعريف على المضاف في الإضافة غير المحضة بشرط أن تدخل على المضاف والمضاف إليه في مثل: "الجعدُ الشعر" لأنّ الإضافة غير المحضة على نية الانفصال^(٥).

ح. نية الترخيم

وقد فسّر بالنظر إليها قول النابغة^(٦):

كليبي لهم يا أميمة ناصبٍ وليل أقاسيه بطيء الكواكب

إذ نصب أميمة؛ "لأنه أراد الترخيم فترك الاسم على أصله... ونصب على نية الترخيم"^(٧).

المظهر الثاني: صوغ القواعد.

لعبت النية دوراً لا يمكن إغفاله في صوغ القواعد التحويلية، وهذا يدل على مدى اهتمام النحويين القدامى بنية المتكلم وقصده، ومن تلك القواعد التي صاغها التحويون معتمدين فيها على نية المتكلم:

- المعتبر في تقسيم الجمل إلى اسمية أو فعلية ما هو صدر في الأصل، فجملة من نحو: "كيف جاء زيد" والآيات الكريمة: ﴿أَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾^(١) و﴿فَفَرِقَافًا كَذَّبْتُمْ﴾^(٢) و﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾^(٣) جمل فعلية؛ لأن هذه الأسماء كلّها في نية التأخير^(٤).

(١) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: ٤٥٢/١.

(٢) التوبة: ١٧.

(٣) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٥/١.

(٤) انظر: ابن الأنباري، أسرار العربية: ٨٩/١-٩٠.

(٥) انظر: ص ١٧ من هذا البحث.

(٦) انظر: الحضرمي، ديوان النابغة ٢٢، وسيبويه، الكتاب ٢٠٧/٢ وابن إسحاق، كتاب اللامات: ١٠٢/١.

(٧) انظر: الفراهيدي، الجمل في النحو: ١١١/١.

٢. أجازوا عَوْدَ الضميرِ على متأخرٍ لفظاً إذا كان متقدماً نيّةً كالفاعل مثلاً؛ لأن الفاعلَ في نيّةِ التقديمِ^(٥)، ومن ذلك إجازةُ البصريينَ عودَ الضميرِ على ما أُضيفَ إليه المبتدأ - بخلاف الكوفيين - كقول الشاعر^(٦):

بمسعاته هُلكَ الفتى أو نجأته

لأنَّ المبتدأ في نيّةِ التقديمِ، وما هو من تمامه كذلك^(٧).

٣. قال قومٌ من النحويين: إذا كانَ الضميرُ الجرورُ يعودُ على اسمٍ ليس في نيّةِ النصبِ فلا يقدّمُ ضميرُهُ، فيجوزُ لك أن تقول: "في داره ضربتُ زيداً" فتقدّمُ الضميرُ؛ لأنّك تنوي نصبَ ما يعودُ عليه، ولا يجوزُ لك أن تقول: "في داره قيامُ زيدٍ" لأنّك نويت جرَّ الاسمِ^(٨).

٤. من المعروفِ أنّ اسمَ التفضيلِ إذا جاء مضافاً إلى معرفةٍ جاز فيه المطابقةُ مع المفضّلِ وعدمُها، لكنَّ النحاةَ يجعلونَ هذه القاعدةَ مشروطةً بنيّةِ المفاضلةِ، فإذا لم تُنَوَّ في اسمِ التفضيلِ المفاضلةَ تعينتَ المطابقةُ، كقولهم: "الناقصُ والأشجُّ عدلا بني مروان" أي عادلا بني مروان^(٩).

٥. تجوزُ في الاسمِ المرخّمِ لهجتان، وهما معتمدتان على نيّةِ المتكلّمِ، فإذا نُويَ المحذوفُ تُركَ الاسمُ مبنياً على حركةِ الحرفِ الباقي فيقال: "يا جعف" في جعفر، و"يا حار" في حارث، وإذا لم يُنَوَّ المحذوفُ بُنيَ الاسمُ المرخّمُ على الضمِّ، فيقال: "يا جعفُ، ويا حارُ"^(١٠).

٦. من المعروفِ أنّ من شروطِ عملِ اسمِ الفاعلِ أن يدلَّ على الحالِ أو الاستقبالِ، لكنّهم أجازوا: "هذا الضاربُ زيداً أمسٍ" إذا نُويَ بالضاربِ: الذي ضرب^(١١).

٧. كلُّ شيءٍ جاز إعرابه عطفَ بيانٍ جاز إعرابه بدلاً إلا إذا امتنعَ إحلالُ الثاني محلَّ الأولِ؛ لأنَّ البدلَ على نيّةِ تكرارِ العاملِ^(١)، فمثلاً لا يجوزُ إعرابُ الحارثِ بدلاً في مثل: "يا زيدُ الحارثُ" لأنّه يمتنعُ إحلالُ الحارثِ محلَّ زيدٍ؛ لعدمِ جوازِ نداءِ المعرّفِ بأل مباشرةً.

(١) غافر: ٨١

(٢) البقرة: ٨٧

(٣) القمر: ٧

(٤) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب: ٤٩٣/١

(٥) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١٠٥/٢

(٦) بلا نسبة في ابن هشام، مغني اللبيب: ٩٦/٢

(٧) انظر: نفسه: ٥٨٠/١

(٨) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٢٣٩/٢

(٩) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ١٨١/٣

(١٠) نفسه: ١٩٢/٣

(١١) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ٢٦٥/٢

٨. ذكر ابن السراج أنّ الشرط يجب أن يتقدم على الجزاء، ثم ذكر أنه يجوز تقديم الجزاء بوجهين: إما للضرورة، وإما أن نذكر الجزاء بغير شرط ولا نية، كأن يقول قائل: أحيئك، يقول ذلك على كمال حال، ثم يبدو له ألا يجيئك إلا إذا جئته فيقول: إن جئتني^(٢).

٩. يجوز دخول ال التعريف على المضاف إضافة غير محضة بشرط أن تدخل على المضاف إليه أيضاً؛ وذلك لأنّ الإضافة غير المحضة في نية الانفصال، وذلك نحو: "الجد الشعر"^(٣)، وهذه الإضافة في نية الانفصال عندهم؛ لأنّ الأصل في مثل "ضارب زيد" : "ضارب زيداً"^(٤).

وبعد، فإننا نلمح مدى اهتمام التحوين القدامى بما وراء الظاهرة اللغوية، فهم لم يتعاملوا مع النصوص على أنها مبتورة عن قائلها، بل اهتموا بقصد القائل ونيته، حتى إنهم فسروا كثيراً من النصوص معتمدين في تفسيرهم على نية القائل، كما صاغوا قواعد ليست قليلة، راعوا فيها هذه النية.

ومع هذا، فنحن لا نؤيد مذهبهم، ولا نسعى مسعاهم، لأنّ نية المتكلم أمرٌ خفي، لا يعلمه إلا هو، والمبالغة في الاعتماد عليه تُعدّ ضرباً من التخمين، وبعداً عن الأدوات اللغوية الحقيقية في تفسير النصوص. وقد بين هذا البحث مظهراً من مظاهر التأويل النحوي يمكن إضافته إلى المظاهر الأخرى كالحذف والإضمار والتوهم، وهذا المظهر (النية) أغفله الباحثون الذين تناولوا مسألة التأويل بوجه خاص، ومسألة التفكيك النحوي بوجه عام.

ويمكن لأبحاث أخرى أن تربط بين النية وعلم النفس، فقد ذهب بعض الباحثين في هذا المجال إلى أن بين المتكلم والسامع صعيداً مشتركاً من المعارف والمعتقدات والتوقعات المشتركة، وأن المتكلم يأخذ بعين الاعتبار هذا المشترك^(٥).

وأن المتكلم يخطط أولاً لما يقوله بناء على ما يعرفه هو، ثم يعدّل ذلك بناء على الصعيد المشترك بينه وبين السامع^(٦). فأنت مثلاً قد تنوي أن تقول لصديقك: أعطني القلم، لكنك تعدل عن ذلك، فتقول: القلم، وهو يفهم ما تريد؛ لأن بينكما قدراً من التوقعات المشتركة.

وأخيراً فإني أسأل الله عزّ وجلّ أن أكون قد وفّقت في عرض هذا الموضوع والإحاطة بجوانبه، راجيه سبحانه أن يغفر زلاتنا، وتقصيرنا في أمرنا، إنه نعم المولى.

(١) انظر: ابن هشام (ت ٧٦١هـ) شرح قطر الندى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١١ ١٣٨٣: ٢٩٩.

(٢) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو: ١٨٧/٢.

(٣) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل: ٤٧/٣.

(٤) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: ٤٢٣/١.

(٥) انظر الحمداي، موفق، علم نفس اللغة، دار المسيرة-عمان، ١٥٠: ٢٠٠٤م.

(٦) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب: ٤٢٣/١.